الإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة - أنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية

م.د. عبد الرضا حسن سعود
هيئة التعليم التقني
الناصرية

أ.م.د.بشرى نجم عبدالله المشهداني
كلية الإدارة والاقتصاد
بغداد

بغداد - 2010

المستخلص

يُعد الإبلاغ المالي الوظيفة الأساسية للمحاسبة ، إذ يتم من خلال الإبلاغ المالي التعبير بعدالة ومصداقية عن القيمة الصحيحة للوحدة الاقتصادية وذلك من خلال عرض ما تملكه تلك الوحدة من أصول سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة ، قابلة للقياس استنادا إلى ما متوفر من مقاييس محاسبية تقليدية في هذا المجال أم غير قابلة للقياس وفقا لتلك المقاييس ، الأمر الذي يتطلب البحث عن مقاييس جديدة تتماشى وطبيعة الأصول التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد ، هذا وقد ركزت الكثير من الدراسات على وجوب تغيّر نطاق وظيفة الإبلاغ المالي في المحاسبة تبعا للتغيرات الكثيرة في البيئة وظهور ما يعرف بالاقتصاد المعرفي ، ورغم هذا التغيير إلا أن المحاسبين مازالوا يعملون وفقا لافتراضات الأنموذج الصناعي التي تجسدت في التفسيرات المستندة إلى الأصول الملموسة ودورها في إضافة القيمة إلى الوحدة الاقتصادية ، وإذا ما اعترفنا بأن الإبلاغ المالي بمفهومه الواسع يعني القياس والإفصاح ، فان التغيّر المطلوب في المحاسبة تبعا للتغيّرات البيئية بشكل عام والتغيّرات الاقتصادية بشكل خاص يتركز في كل من وظيفتي القياس والإفصاح على حدٍ سواء بهدف قياس وعرض القيمة الصحيحة للوحدة الاقتصادية التي تُعد نتاجا للكثير من العناصر المخفية المندرجة تحت مفهوم الأصول غير الملموسة إلى جانب عناصر الأصول الملموسة ، وتأسيساً على ذلك جاء هذا البحث ليقدم أنموذج للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة يعتمد على قياس قيمة تلك الأصول من خلال تحديد الفرق بين القيمة الدفترية للشركة وقيمتها السوقية وتحديد قيمة للأصول التي لا يتم الاعتراف بها محاسبياً وفقاً لما حددته المبادئ المحاسبية المقبولة عموما .

Abstract

The financial reporting is an essential function of accounting, it express in fairly for the correct value of economic unit. This require display in balance sheet all owned assets for economic unit together tangible and intangible, can it measure according for available traditional accounting measurements or it measure impossible in this measurements, this require new relevance measurements for intangible assets which can not indicating it in cash.

Although the shifting in economic age towards the intellectual economic or information age but the accountants still work in assumptions of industrial age which put for tangible assets and the it role for creating the value for economic unit , this will can lead the economic units to fail.

The aim of this Research is formulating of financial reporting model for intangible assets and depended on development the ratio of market value to book value by adjusted book value for inflation and the average of market value rather than the market value in the end of the year, the difference between this two values equal the value of generated intangible assets, and in another side of this model the disclosure of this value in supplementary statements as total value in balance sheet and work separate statement for components of intangible assets which comprise (human capital, structural capital and customer capital) as indicators.

المقدمة

يُعد الإبلاغ المالي الوظيفة الأساسية للمحاسبة ، إذ يتم من خلال الإبلاغ المالي التعبير بعدالة ومصداقية عن القيمة الصحيحة للوحدة الاقتصادية وذلك من خلال عرض ما تملكه تلك الوحدة من أصول سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة ، قابلة للقياس استنادا إلى ما متوفر من مقاييس محاسبية تقليدية في هذا المجال أم غير قابلة للقياس وفقا لتلك المقاييس ، الأمر الذي يتطلب البحث عن مقاييس جديدة تتماشى وطبيعة الأصول التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد ، هذا وقد ركزت الكثير من الدراسات على وجوب تغيّر نطاق وظيفة الإبلاغ المالي في المحاسبة تبعا للتغيرات الكثيرة في البيئة وظهور ما يعرف بالاقتصاد المعرفي ، وفي هذا السياق أشار كل من *Housel &* *Bell* في سنة 2001 إلى ظهور علامات الهرم والشيخوخة على أنموذج العصر الصناعي والذي تم استبداله بأنموذج أخر يطلق عليه أنموذج عصر المعلومات ، ورغم هذا التغيير إلا أن المحاسبين مازالوا يعملون وفقا لافتراضات الأنموذج الصناعي التي تجسدت في التفسيرات المستندة إلى الأصول الملموسة ودورها في إضافة القيمة إلى الوحدة الاقتصادية ، وإذا ما اعترفنا بأن الإبلاغ المالي بمفهومه الواسع يعني القياس والإفصاح ، فان التغيّر المطلوب في المحاسبة تبعا للتغيّرات البيئية بشكل عام والتغيّرات الاقتصادية بشكل خاص يتركز في كل من وظيفتي القياس والإفصاح على حدٍ سواء بهدف قياس وعرض القيمة الصحيحة للوحدة الاقتصادية ، وقد أشار *Zambon* في سنة 2005 إلى أن 75% من قيمة الوحدة لا يتم الإبلاغ عنها في قائمة الميزانية وفقا للنظام المحاسبي التقليدي ، وهذا ما يفسر الفرق المتزايد بين القيمة الدفترية للوحدة وقيمة أسهمها المتداولة في السوق والذي لا يمكن أن يعزى بالكامل إلى عوامل السوق أو تأثيرات التضخم بل يعزيه الكثير من الباحثين إلى عناصر مخفية تندرج تحت مفهوم الأصول غير الملموسة. وتأسيساً على ذلك جاء هذا البحث ليقدم أنموذج للإبلاغ المالي عن

الأصول غير الملموسة يعتمد على قياس قيمة تلك الأصول من خلال تحديد الفرق بين القيمة الدفترية للشركة وقيمتها السوقية وتحديد قيمة للأصول التي لا يتم الاعتراف بها محاسبياً وفقاً لما حددته المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ، ومن خلال المحاور الآتية :

أولا : منهجية البحث وأهم الدراسات السابقة

ثانيا : النماذج الحالية للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة ومبررات التطوير

ثالثا : الأنموذج المقترح للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة

رابعا :مزايا ومحددات الأنموذج المقترح ومدى توافقه مع البيئة العراقية

خامسا: الخلاصة والمقترحات

أولا : منهجية البحث وأهم الدراسات السابقة

أ- منهجية البحث

1. أهمية البحث

إن التحول المرتقب للاقتصاد العراقي إلى ما يعرف باقتصاد السوق يضع الشركات العراقية أمام تحدي كبير يتمثل بالمنافسة مع الشركات العالمية ، مما يتوجب عليها التسلح بالمعرفة بكل مقوماتها ومنها زيادة الاهتمام بالأصول غير الملموسة بغية تحقيق الميزة التنافسية التي تمكنها من البقاء في السوق ، ومن هنا تبرز أهمية البحث في طرح أنموذج للإبلاغ المالي عن هذه الأصول يتماشى والتغيرات المحتملة في البيئة العراقية بغرض إيصال معلومات ملائمة وذات موثوقية إلى أصحاب المصالح من مستثمرين ودائنين وغيرهم مما يساهم باتخاذهم لقرارات صائبة بشان تدفق رأس المال إلى القطاعات التي تحقق نمواً اقتصادياً ، مما يعود بالنفع ليس لأصحاب المصالح وللشركات المعنية فحسب بل للاقتصاد العراقي بشكل عام .

2. مشكلة البحث

لم تعد المقاييس المحاسبية التقليدية التي ظهرت في عصر الاقتصاد الصناعي قادرة على التعبير بعدالة ومصداقية عن القيمة الصحيحة للوحدة الاقتصادية وما تمتلكه تلك الوحدة من أصول ملموسة وأصول غير ملموسة في عصر الاقتصاد المعرفي ، إذ ركزت تلك المقاييس على الأصول التي يمكن قياسها بوحدة النقد سواء كانت ملموسة أم غير ملموسة وتركت ما لا يمكن قياسه دون محاولة أيجاد مقاييس بديلة لتلك الأصول بسبب وجود ثوابت وضعها المحاسبون أنفسهم في عصر الاقتصاد الصناعي مثل القابلية على القياس النقدي والموضوعية والتحفظ ،

وعليه تنحصر مشكلة البحث في **أن هناك قصور في الإبلاغ المالي الحالي عن الأصول غير الملموسة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (*GAAP*) بما يجعل القوائم المالية لا تعبر بعدالة ومصداقية عن القيمة الصحيحة للوحدة الاقتصادية.**

3. هدف البحث وفرضيته

يهدف البحث إلى صياغة أنموذج للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة ، والتوصية بتطبيق ذلك الأنموذج في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وبلورة مجموعة من النتائج والتوصيات تكون مرشداً نظرياً وعملياً لموضوع المحاسبة عن الأصول غير الملموسة والإبلاغ المالي عنها في الدراسات المستقبلية ، واستنادا إلى فرضية مفادها " **إن صياغة أنموذج للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة في الوحدات الاقتصادية المحلية من الممكن أن يعبر بعدالة ومصداقية عن القيمة الصحيحة لتلك الوحدات**".

ب : أهم الدراسات السابقة والملامح الأساسية لأنموذج البحث المقترح

1- الدراسات العربية

- **دراسة الخفاف (2006)**

وهي رسالة ماجستير بعنوان (**المعالجة المحاسبية لمشاكل القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري – دراسة حالة**) هدفت الدراسة إلى رسملة الموارد البشرية واستثمارها وعدّها أصلاً معرفياً للوحدة الاقتصادية ، فضلاً عن استعراض الإطار النظري للقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري ، وقد أعتمد الباحث حالة مفترضة لإمكانية تطبيق البحث في البيئة المحلية ، وكانت أهم التوصيات هي ضرورة التوصل إلى أنموذج للقياس يجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية ، كما تضمنت الدراسة مقترح لقاعدة محاسبية محلية للمعالجة المحاسبية لرأس المال الفكري .

- **دراسة محمود (2007) :**

وهي أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة بعنوان (**إجراءات القياس والإفصاح المحاسبي الدولية عن الملكية الفكرية ومدى إمكانية تطبيقها في البيئة العراقية**) سعى الباحث فيها إلى إزالة الغموض عن مفهوم الملكية الفكرية بعّدها أحد عناصر الأصول غير الملموسة من خلال التقييم النظري لمعظم المعالم الخاصة بها وإلقاء الضوء على المحاولات التي بذلتها المنظمات المهنية والباحثين في وضع الأسس والمعايير التي تحكم عملية القياس والإفصاح عن الملكية الفكرية وكذلك استعراض مشاكل القياس والإفصاح عن الملكية الفكرية التي تواجه شركات الأعمال فضلاً عن دراسة واقع بعض الشركات العراقية من حيث الجوانب التنظيمية والإدارية والمحاسبية المستعملة اتجاه أصول الملكية الفكرية ودراسة الإطار القانوني الذي ينظمها في العراق والتعرف على آراء مهني وأكاديمي المحاسبة حول أهمية الملكية الفكرية وضرورة

قياسها والإفصاح عنها ، وكانت أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث هي أن العراق يعاني من ضعف الإطار القانوني والمؤسسي لتنظيم الملكية الفكرية ، فضلاً عن افتقار النظام المحاسبي المطبق في الشركات إلى أية إجراءات متبعة بخصوص القياس والإفصاح عن أصول الملكية الفكرية، وقد أوصى الباحث بضرورة إعداد معيار للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة بشكل عام وأصول الملكية الفكرية بشكل خاص لكي يكون أساساً ومرشداً للمحاسبين نحو اتخاذ الإجراءات المحاسبية الملاءمة لهذا النوع من الأصول .

- **دراسة السيد علي (2008)**

وهي أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة بعنوان (**أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية**) ، هدفت إلى بيان أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية ، وبالتركيز على النهوض بمهنة التدقيق الداخلي من خلال استعماله لرأس المال الفكري وتأثيره على رؤى ونشاطات وأهداف الحاكمية المؤسسية . وتوصل الباحث إلى أن أهمية رأس المال الفكري تأتي من كونه أكثر الأصول قيمة في القرن الواحد والعشرين في ظل ما يسمى باقتصاد المعرفة ، لأنه يمثل قوة علمية فاعلة وقادرة على إدخال تعديلات جوهرية على مسار الشركات ونشاطاتها المختلفة مما يساهم في الرفع من كفاءة الحاكمية المؤسسية فيها ، كما إنه يساعد على تقييم المخاطر وعلى توليد القيمة الحقيقية للشركة وإنه يرتبط بأصول غير ملموسة تتمثل بشكل أساسي بعنصر المعرفة التي هي فكرية وغير ملموسة ولذلك يصعب قياسها ، وقد أوصى الباحث بضرورة فهم وإدراك أهمية رأس المال الفكري ومهنة التدقيق الداخلي من قبل إدارات الشركات لما يمثلانه من قيمة خاصة ترفع من كفاءة الحاكمية المؤسسية للشركات .

- **دراسة الجبوري (2009)**

وهي بحث بعنوان (**إطار محاسبي مقترح لرأس المال الفكري : القياس والإفصاح – دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية**) مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية ، وقد تلخص هدف البحث بتسليط الضوء على رأس المال الفكري والإفصاح عنه من خلال تقديم إطار محاسبي مقترح لقياس رأس المال الفكري والإفصاح عنه في عينة من ستة مصارف من المصارف العاملة في العراق ، وقد أعتمد الباحث أنموذج قيمة اللاملموس المحسوبة (*Calculated Intangible Value*) الذي أقترحه (*Stewart*) عام 1997 لقياس رأس المال الفكري ، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها هو أنه على الرغم من أن الأصول غير الملموسة لها التأثير الأكبر في إكساب المنظمة الميزة التنافسية التي

ستمثل مستقبلها إلا أن هناك عدم اهتمام لدى المصارف في العراق بقياس رأس المال الفكري والإفصاح عنه ، إذ يفتقر النظام المحاسبي للمصارف وشركات التأمين إلى وجود إجراءات للقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري ، وقد أوصى الباحث بضرورة إجراء تعديلات على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين تضمن التعامل مع رأس المال الفكري من حيث القياس والإفصاح .

2- الدراسات غير العربية

- **دراسة** (Lev & Others , 2005)

" An Accounting Perspective on Intellectual Capital "

تفحص الباحثين في هذه الدراسة تطور المنظور المحاسبي لرأس المال المعرفي (الأصول غير الملموسة) وتوصلوا إلى أن عوامل معينة مثل العولمة وسوق المشتري الذي يتطلب الإبداع في معظم البلدان المتطورة دفعت بان تكون الموارد غير الملموسة مثل البحث والتطوير والعلاقات والمهارات والقدرة على الإبداع تمثل الأساس للميزة التنافسية والأداء الأفضل للشركات ، وبالتالي فان معلومات المحاسبة التقليدية على أساس الكلفة التاريخية بحاجة إلى التكامل مع موجهات القيمة غير الملموسة ، ولكن المبادئ المحاسبية التي تم تطويرها خلال القرن الماضي لا تسمح بتضمين معلومات للعديد من اللاملموسات ، وقد أكدت الدراسة على أن عدم التأكد حول المنافع الاقتصادية المستقبلية وعدم السيطرة الكاملة عليها فضلاً عن غياب الأسواق لقياس وتقييم اللاملموسات بموثوقية ، جعل التنظيمات المحاسبية تقاوم تبني مقاييس مقبولة بصددها ، وفي هذه المرحلة يمثل الإفصاح الطوعي عن اللاملموسات حل مقبول لتلافي نقص الملاءمة في المعلومات المحاسبية .

- **دراسة** (Abeysekera , 2008)

" Intellectual Capital Accounting : Practices in a developing Country "

تفحص هذه الدراسة ممارسات الإبلاغ عن رأس المال المعرفي ***(ICR)*** مع التركيز على رأس المال البشري في إحدى الدول النامية (سريلانكا) . إذ كان هدف الدراسة التحقق من الأتي : أولاً إلى أي مدى تختلف الشركات الكبرى وعلى أساس عدد المساهمين في ممارسات الإبلاغ عن رأس المال المعرفي ، وثانياً إلى أي مدى تختلف الشركات في سريلانكا تحديداً عن شبيهاتها في البلدان الأخرى في ممارسة ذلك الإبلاغ ، ودرس الباحث التقارير السنوية لـ(30) شركة من الشركات المدرجة في سوق كولومبو للأوراق المالية ولسنتين 1999/1998 – 2000/1999 لتحليل نوع وقيمة رأس المال المعرفي الذي تعترف به كل شركة ، وعزز ذلك بالمقابلات الشخصية مع المديرين والمشرفين التنفيذيين في تلك الشركات . وأشارت النتائج إلى وجود اختلافات مميزة في ممارسة الإبلاغ عن رأس المال المعرفي بين الشركات الكبرى بشكل عام وبين الشركات في سريلانكا ونظيراتها في البلدان الأخرى وذلك من حيث تصنيفات رأس المال المعرفي وعناصره ، وهذه الاختلافات تُعزى إلى الأنموذج الاقتصادي المتبع والى المحيط الاجتماعي والسياسي لكل بلد .

3- الملامح الأساسية لأنموذج البحث المقترح

تشترك الدراسات السابقة في أنها تهدف إلى تقليص الفجوة بين ما تعرضه القوائم المالية من معلومات عن الشركة وتقييم المستثمرين لها ، وذلك من خلال المساهمة بشكل أو بأخر في إيجاد أنموذج لقياس الأصول غير الملموسة سواء من خلال عرض أنموذج جديد أو تقييم النماذج المعروضة ، والشيء الذي يخلص إليه البحث في هذه الدراسات وغيرها من الدراسات المقدمة في هذا المجال أنها لم تقدم أنموذج متكامل للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة ، ويأتي البحث الحالي كإضافة للدراسات السابقة ويتميز في كونه يقدم أنموذج متكامل للقياس والإفصاح لكافة عناصر الأصول غير الملموسة والتي لا تسمح المبادئ المحاسبية بالاعتراف بها وذلك من خلال تطوير أنموذج القياس الذي يعتمد الفرق بين القيمتين السوقية والدفترية للشركة ومحاولة معالجة عيوب هذا الأنموذج عن طريق اعتماد متوسط القيمة السوقية خلال السنة بدلاً من القيمة السوقية في نهايتها ، وبذلك يتم التخلص من تأثيرات القرارات الاقتصادية والسياسية على أسعار الأسهم ، هذا من جانب ومن جانب أخر تم اعتماد القيمة الدفترية المعدلة بالأرقام القياسية لأغراض الارتفاع في المستوى العام للأسعار بغرض التخلص من تأثير التضخم على قيمة الأصول ، هذا فيما يخص القياس أما الجزء المكمل للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة وهو الإفصاح فتم اعتماد قيد محاسبي أشبه بالقيد المتقابل وذلك لتجنب التأثير على نتيجة أعمال الشركة ومركزها ، ومن ثم الإفصاح عن القيمة الإجمالية للأصول غير الملموسة التي لا يتم الاعتراف بها بموجب المبادئ المحاسبية في جانبي الميزانية الملحقة والمعدلة لأغراض الارتفاع في المستوى العام للأسعار كأصول غير ملموسة مكوّنة داخلياً في جانب الأصول وكرأس مال معرفي في الجانب الأخر من الميزانية ووضع ملحوظة هامشية توضح لقارئ التقارير المالية آلية احتساب قيمة تلك الأصول .

وعلى الرغم من أن الإفصاح الإجمالي عن قيمة الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً يكون ذا فائدة لمستعملي التقارير المالية إذ من خلاله تكون لديهم صورة عن القيمة الصحيحة للشركة ، لكن هذه الفائدة تكون أكبر إذا ما تم الإفصاح عن تفاصيل أو مكونات تلك الأصول وقد تم الاعتماد في هذا السياق على بعض المؤشرات التي وردت في النماذج الوصفية المطروحة في الأدب الإداري لقياس الأصول غير الملموسة لعمل كشف بتفاصيل تلك الأصول يكون ملحق بالقوائم المالية للشركة مقسم إلى الأنواع الرئيسة الثلاث لرأس المال المعرفي وهي رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال الزبائني ، والشكل (1) يوضح مخطط لأنموذج البحث المقترح للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة :

الشكل (1) أنموذج البحث المقترح للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة

القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة	عدد الأسهم المصدرة والتي تشكل قيمتها رأسمال الشركة

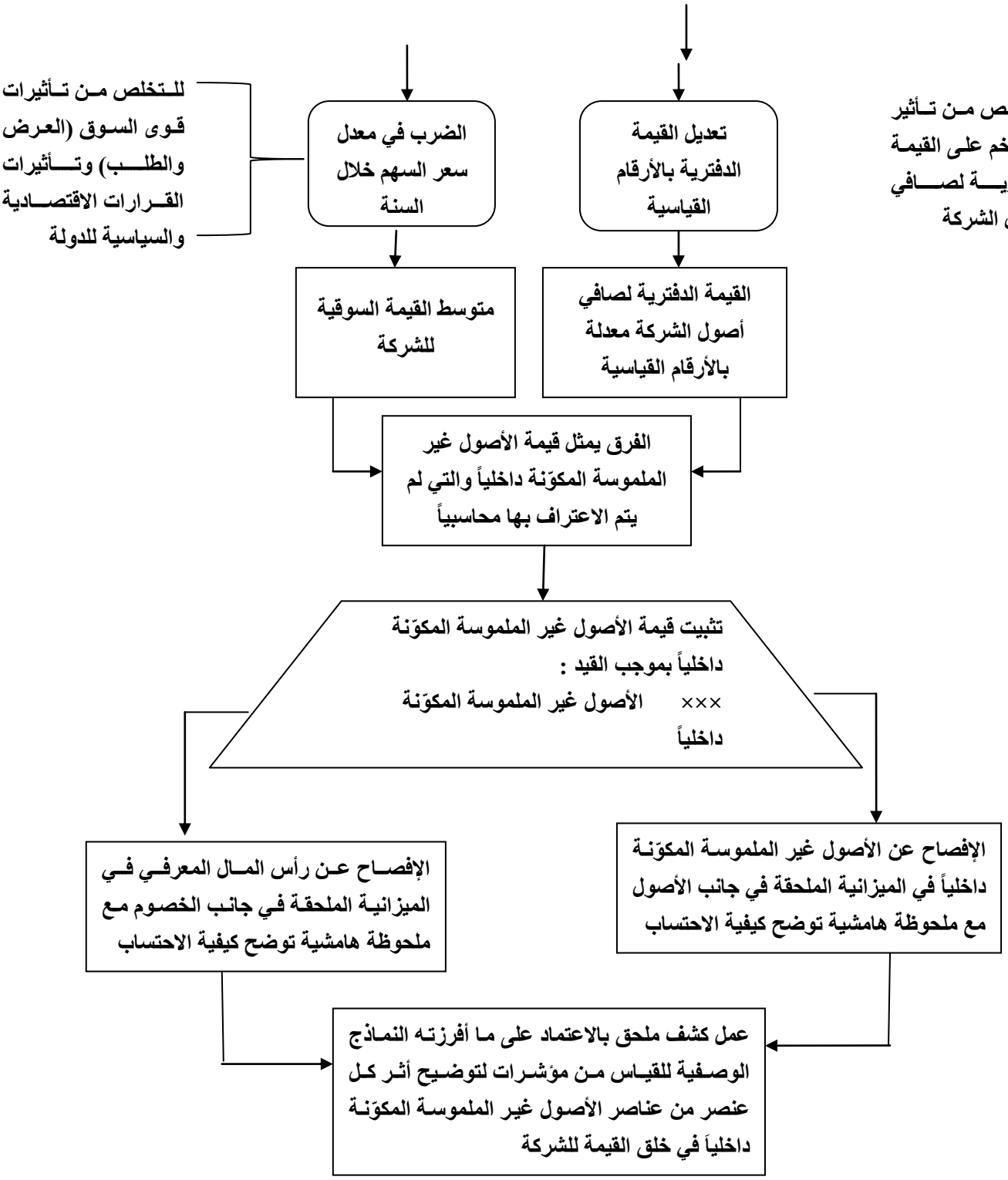

ثانيا : النماذج الحالية للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة ومبررات التطوير

هناك العديد من نماذج القياس للأصول غير الملموسة طرحت في الأدب المحاسبي والإداري منذ منتصف العقد الأخير من القرن الماضي ولحد الآن وعلى الرغم من عدم وجود أنموذج يحظى بالقبول العام ولكن يمكن القول إنها محاولات في الاتجاه الصحيح من أجل الوصول إلى مثل

هذا الأنموذج ، وقد صنفت هذه النماذج تصنيفات عديدة فقد صنفها (*Luthy*) إلى مجوعتين أساسيتين تتمثل المجموعة الأولى بنماذج قياس عنصر – عنصر والتي بموجبها تحدد عناصر الأصول غير الملموسة بشكل فردي مثل الثقافة أو قابليات العاملين ومن ثم يتم قياسها ، ومن الأمثلة على هذه النماذج أنموذج مراقبة الأصول غير الملموسة ***(Sveiby, 1997)*** ، وأنموذج (*Skandia Navigator*) ***(Edvinsson & Malone, 1997)*** ، وتتمثل المجموعة الثانية بنماذج القياس على مستوى الشركة ويتم بموجبها تحديد الفرق بين قيمة الشركة في سوق الأسهم وقيمة لشركة في الميزانية ، وقد أطلق عليها (*Luthy*) بنماذج القياس على الأساس المالي ، ومن الأمثلة على هذه النماذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (*Market-to-Book ratio*) وأنموذج (*Tobin's Q*) ***(Stewart, 2001)***

(Luthy, 1998: 10).

أما (*Sveiby*) فقد عرض تصنيف أخر للنماذج المختلفة لقياس الأصول غير الملموسة إذ صنفها في أربعة مجموعات وكالاتي:

(Sveiby, 2001: 163)

1- نماذج رأس المال المعرفي المباشرة : بموجب هذه النماذج تحدد مكونات الأصول غير الملموسة أولاً ومن ثم تثمن لتقدير قيمتها النقدية ومن الأمثلة على هذه النماذج طريقة بروكر التكنولوجي ***(Brooking, 1996)*** ، وطريقة الاستشهاد ببراءات الاختراع الموزونة (*Citation-weighted patents*) ***(Bontis, 1996)*** .

2- نماذج رسملة السوق : إذ يحسب الفرق بين القيمة السوقية المرسملة للشركة وحقوق المساهمين كقيمة للأصول غير الملموسة ، ومن أمثلة هذه النماذج نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية وأنموذج (*Tobin's q*) .

3- نماذج العائد على الأصول : تتضمن هذه المجموعة نماذج قياس مالية مختلفة والتي تعتمد العلاقة بين الأصول غير الملموسة والربحية ، ومن أمثلتها أنموذج القيمة الاقتصادية المضافة ***(Stewart, 1995)*** ، وكذلك أنموذج اللاملموسات المحسوبة لذات الكاتب عام 2001 ، وأنموذج تحديد كلفة المورد البشري ***(Johanson, 1999)*** .

4- نماذج بطاقات الأداء : بموجبها تحدد عناصر أو مكونات الأصول غير الملموسة أولاً ومن ثم تقيّم باستعمال مقاييس غير مالية رئيسة ومن أمثلتها أنموذج (*Skandia Navigator*) ***(Edvinsson & Malone, 1997)*** وأنموذج لوحة أداء سلسلة القيمة ***(Lev, 2002)*** وأنموذج بطاقة الأداء المتوازن (*Kaplan & Norton, 1996*) ، واعتماداً على طبيعة نتيجة القياس يمكن تصنيف ما موجود من نماذج حالية إلى نماذج كمية أي انه يتم استخراج قيمة للأصول غير الملموسة كرقم تمهيداً للإفصاح عنها في

التقارير المالية ، ونماذج وصفية ، أي إيصال صورة عن الأصول غير الملموسة في الشركة إلى الإدارة وأصحاب المصالح عن طريق الوصف دون تحديد رقم محدد لقيمة تلك الأصول ، ويُعد الإداريين بالدرجة الأساس من طور النماذج الوصفية بينما المحاسبين اهتموا وبشكل جوهري بالنماذج الكمية ، ويوضح الجدولين (1 ، 2) في أدناه عدد من النماذج الكمية والوصفية لقياس الأصول غير الملموسة مع توضيح مختصر للمرتكزات الأساسية لكل أنموذج :

الجدول (1) النماذج الكمية لقياس الأصول غير الملموسة

ت	أسم الأنموذج	المؤلف /السنة	المرتكزات الأساسية للأنموذج
1	**محاسبة كلفة الموارد البشرية *HRCA***	***Johansson (1996)***	**يركز هذا الأنموذج على حساب الأثر الخفي للتكاليف المرتبطة بالموارد البشرية في تخفيض أرباح الشركة ، إذ يتم قياس رأس المال المعرفي من خلال حساب مساهمة الأصول البشرية في الشركة مقسوما على نفقات الرواتب المنتفع بها .**
2	**نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية**	***Stewart (1997)***	**يستند هذا الأنموذج على الفرق بين القيمة السوقية لرأسمال الشركة وقيمتها الدفترية، ويقوم على افتراض أن القيمة السوقية تمثل القيمة الصحيحة للشركة وتتضمن كل من قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة.**
3	**Tobin's Q**	***Stewart (1997)***	**Q هي عبارة عن نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركة مقسومة على الكلفة الاستبدالية لأصولها ، وعلى سبيل المثال في حالة Q=5 فهذا يعني أن القيمة السوقية اكبر بخمسة أضعاف من الكلفة الاستبدالية لتلك الأصول.**
4	**قيمة اللاملموس المحسوبة *CIV***	***Stewart (1997)***	**يحسب هذا الأنموذج العائد الإضافي على الأصول الملموسة ، ثم يتم استعمال أرقام هذا العائد كأساس في تحديد نسبة العائد التي تعود إلى الأصول غير الملموسة ، وقد يستعمل هذا المقياس كمؤشر لربحية الاستثمار في الأصول المعرفية.**
5	**محاسبة التنبؤ بالمستقبل *AFTF***	***Nash (1998)***	**يعتمد هذا الأنموذج على حساب التدفقات النقدية المخططة المخصومة في بداية مدة زمنية ونهايتها وإن الفرق بينهما يمثل القيمة المضافة لتلك المدة.**
6	**قيمة السوق التي يحددها المستثمر *IAMV***	***Standfield (1998)***	**يعتمد هذا الأنموذج على تحديد القيمة الحقيقية للشركة من القيمة السوقية لأسهمها والتي تنجم عن أربعة مكونات هي: رأس المال الملموس TC ورأس المال المعرفي المدرك RIC ورأس المال المعرفي المعرض للزوال التدريجي ICE والميزة التنافسية المستدامة SCA .**

7	إيرادات رأسمال المعرفة KCE	Lev (1999)	تحسب إيرادات رأسمال المعرفة بموجب هذا الأنموذج كنسبة من الإيرادات الاعتيادية فضلاً عن الإيرادات المتوقعة للأصول الدفترية .
8	خلق القيمة الكلية TVC	Andersson & Mclean (2000)	تبنى هذا الأنموذج المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA وهو يستعمل التدفقات النقدية المخططة المخصومة لغرض إعادة فحص تأثيرها على النشاطات المخططة .
9	البرمجة الخطية	Daniel & Noordhuis (2002)	مقارنة المؤشرات المعرفية بالمؤشرات المالية ويتطلب استعمال الحاسوب.
10	القياس الموزون	Chen (2005)	إعطاء وزن معين لكل عنصر من عناصر رأس المال المعرفي والتي يحددها بأربعة عناصر هي البشري ، الهيكلي ، الإبداعي ، الزبوني.

ويُعد أنموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، وأنموذج (*Tobin's Q*) ، وكذلك أنموذج قيمة اللاملموس المحسوبة من النماذج الأكثر شهرة لدى الباحثين ، وعلى الرغم من إن جميع نماذج القياس المطروحة تفتقر بنسب متفاوتة إلى الموضوعية لكن هذه النماذج الثلاثة فيها درجة معينة من الابتعاد عن التقدير والحكم الشخصي .

الجدول (2) النماذج الوصفية لقياس الأصول غير الملموسة

ت	أسم الأنموذج	المؤلف /السنة	المرتكزات الأساسية للأنموذج
1	ذكاء رأس المال البشري HCI	Fitz-Enz (1994)	بموجب هذا الأنموذج يتم اختيار مجموعة من المؤشرات المتعلقة برأس المال البشري وتقارن بقاعدة للبيانات ، وهو مشابه إلى أنموذج محاسبة كلفة الموارد البشرية HRCA .
2	بطاقة الأداء المتوازن BSC	Kaplan & Norton (1996)	تترجم بطاقة الأداء المتوازن رسالة المنظمة وإستراتيجيتها إلى مجموعة شاملة من مؤشرات الأداء للإدارة الإستراتيجية والقياس ، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين المقاييس الخارجية للمالكين والزبائن والمقاييس الداخلية لعمليات الأنشطة الحاسمة والإبداع والتعلم.
3	براءات الاختراع الموزونة CWP	Bontis (1996)	بموجب هذا الأنموذج يقاس رأس المال المعرفي بواسطة سلسلة من المؤشرات تبين تأثير جهود البحث والتطوير في خلق القيمة للشركة ، وذلك مثل عدد براءات الاختراع ، وكلفة براءات الاختراع إلى إيراد المبيعات .
4	انسيابية المعرفة لمكونات رأس المال المعرفي	Petrash (1996)	تنساب المعرفة بين مكونات رأس المال المعرفي بشكل هرم مقلوب ابتداءً من رأس المال البشري ثم التنظيمي لينعكس تأثيرها على الزبائن.

5	**Skandia Navigator**	***Edvinsson & Malone (1997)***	**تقرير وصفي شامل يقسم الأصول غير الملموسة (رأس المال المعرفي) إلى أربعة أنواع (رأسمال بشري ، رأسمال هيكلي ، رأسمال الزبون ، رأس المال التنظيمي).**
6	**مراقبة الأصول غير الملموسة *IAM***	***Sveiby (1997)***	**تقرير وصفي شامل يحدد الأصول غير الملموسة بثلاثة أنواع هي (القدرات المميزة للأفراد العاملين في الشركة ، الهياكل الخارجية ، الهياكل الداخلية).**
7	**مؤشر رأس المال المعرفي (IC-Index)**	***Roos et al. (1997)***	**يعتمد الأنموذج على مراقبة التغير الذي يتحقق في رأس المال المعرفي من خلال علاقة الارتباط بين التغيرات التي تحصل في رأس المال المعرفي وتلك التي تحصل في السوق .**
8	**معامل القيمة المضافة لرأس المال *(VAIC)***	***Pulic (1997)***	**يقيس هذا الأنموذج مقدار رأس المال المعرفي ، ورأس المال المستعمل في خلق القيمة ، وذلك بالاعتماد على العلاقة القائمة بين ثلاث عناصر رئيسة هي رأس المال *المستعمل* ***Capital Employed*** ورأس المال البشري ***Human Capital*** ورأس المال الهيكلي ***Structural Capital*** .**
9	**منهجية التقييم الشامل *(IVM)***	***McPherson (1998)***	**بيّن هذا الأنموذج العلاقة بين قيمة الشركة ورأس المال المعرفي والمقاييس النقدية بهدف إعطاء تقييم شامل كلي لأنشطة الأعمال ، ويستعمل ثلاث فئات للقيمة هي القيمة الجوهرية الحقيقية Intrinsic Value والتي تمثل الفاعلية الداخلية للشركة ، والقيمة العرضية غير الجوهرية Extrinsic Value ، وقيمة الدور الفعال Instrumental value للشركة الذي ينعكس أثره على البيئة التنافسية .**
10	**مستكشف القيمة *(VE)***	***Andriessen & Liessen (2000)***	**يمثل منهجية محاسبية لقياس رأس المال المعرفي بالاعتماد على القدرات الجوهرية Core Competencies للشركة والمتمثلة بالمهارات والمعرفة الضمنية ، القيم والمعايير الجماعية ، التكنولوجيا والمعرفة الصريحة ، العمليات الرئيسة وعمليات الإدارة.**
11	**تقييم الأصول المعرفية *(IAV)***	***Sullivan (2000)***	**يمثل طريقة منهجية لقياس قيمة الملكية الفكرية التي تمثل جزء كبير من الأصول غير الملموسة .**
12	**الموارد والاستثمارات اللاملموسة**	***Canibano (2000)***	**يعتمد الأنموذج على مستويين اثنين لتحديد قيمة رأس المال المعرفي هما الموارد والاستثمارات اللاملموسة .**

وتعد نماذج (*Skandia Navigator* ، مراقبة الأصول غير الملموسة *MIA* ، مؤشر رأس المال المعرفي *IC-Index*) الأكثر شهرة كونها استعملت من بعض الشركات ، لا سيما الشركات في الدول الاسكندينافية بهدف الإبلاغ المالي عن أصولها غير الملموسة .

إن النماذج الكمية والوصفية لقياس الأصول غير الملموسة تعد محاولات على درجة كبيرة من الأهمية كونها تشكل الأساس الذي يمكن من خلاله بناء أنموذج محاسبي لقياس الأصول غير الملموسة على الرغم من أنها لم تحظى بالقبول العام ، وقد أكد Chen في هذا السياق أنه

قد جرت محاولات كثيرة من قبل مفكري وباحثي الإدارة والمحاسبة على حدٍ سواء لوضع مقاييس مختلفة لقياس الأصول غير الملموسة ، ولكن لم يتوصل أحد إلى أنموذج أو معادلة متكاملة لقياس تلك الأصول ***(Chen et al., 2004: 1999)*** .

أما (*CMA*) فقد حددت الأسباب التي تجعل من الصعب التوصل إلى أنموذج قياس يحظى بالقبول وكما يلي: *(CMA, 2003: 14)*

1- أسباب تاريخية : فالقواعد المحاسبية وعلى الرغم من تنقيحها باستمرار على أسس منتظمة ، قد جرى تصميمها في الأساس لأصول مادية ملموسة مثل الآلات والمباني والأراضي والتي كانت تمثل مصدر الثروة في العصر الصناعي.

2- بعض الأصول غير الملموسة يصعب قياسها أساساً، فالإبداع مثلاً الذي هو في صلب عملية توليد المعرفة وهو عملية غير قابلة للتكهن بها وبنتائجها، ويمكن أن تظهر بطرائق عدة.

3- إن رأس المال المعرفي يتمركز حول نفسه، فما هو ذو قيمة بالنسبة لشركة معينة قد لا يكون كذلك لشركة أخرى ذات طبيعة تختلف عن سابقتها، مما ينتج عن ذلك نظم قياس مختلفة تجعل من الصعب المقارنة بين الشركات والقطاعات.

إن عدم التوصل إلى أنموذج مقبول ليس بالأمر المستغرب إذ إن حجم التغير الاقتصادي كبير إلى درجة يحتاج معها إلى تغيير محاسبي موازي ، أي تغيير لنظم القياس على وجه الخصوص التي أخذت عملية تطويرها سنوات طويلة ، لذلك فهناك حاجة للمزيد من البحث خلال السنوات القادمة للوصول إلى نماذج قياس تتلاءم والاقتصاد الجديد، وذلك يتطلب التغلب على الصعوبات التي تعترض عملية قياس الأصول غير الملموسة ، ويرى نجم إن أهم الصعوبات التي تواجه قياس تلك الأصول بشكل عام والأصول المعرفية على وجه الخصوص تتلخص بالاتي : (نجم ، 2003: 13)

1- الفرق الأساسي بين قياس الشيء المادي وقياس الشيء غير الملموس ، هو إن الشيء المادي قابل للعد والإحصاء وسهل التحديد في القيمة والاستعمال والتوثيق بينما الأشياء غير الملموسة لا تكون كذلك فهي أثيرية وغير محددة في الوجود (لذلك هي عرضة للتجاهل) وفي القيمة (لذا لا تدخل غالباً في القيود المالية والمحاسبية) وفي الاستعمال (في حالة عدم الطلب عليها وفي حالة عدم تكرار استعمالها) وهذا الفرق يجعل من الصعب قياس تأثيرها وحصيلتها.

2- صعوبة التخصيص ، أي إن أداء الشركة لا يمكن ربطه بطريقة خطية أو مباشرة بالمعرفة التي أدت إليه ، فمثلا عند استعمال تكنولوجيا جديدة في شركة صناعية قد يعني هذا ببساطة زيادة إنتاجية الخط الإنتاجي الذي ينعكس على تكلفة الوحدة وبالتالي على الربح ،

ولكن هذه العلاقة الخطية لا يمكن التوصل إليها فيما يتعلق باستعمال خبير تسويق أو خبير جودة ، لان معرفته تتوزع وتنتشر وتتداخل مع عوامل أخرى لا يمكن معها إيجاد مثل هذه العلاقة ، لهذا فان المعرفة يمكن أن تتحول بسهولة إلى ما يشبه تأثير التكاليف غير المباشرة التي يمكن الاعتراف بأهميتها إلا انه لا يمكن تحديد تأثيرها المحدد على الأداء بسبب انتشارها وتوزع تأثيرها على الشركة ككل.

3- القيمة في الاستعمال : إن جزء كبير من الأصول غير الملموسة والمتمثل بالمعرفة مهما تكن عظيمة فأنها تظل سمة فردية أو مقدرة كامنة ما لم يتم الطلب عليها ليحفز استعمالها داخل الشركة أو خارجها ، وبالتالي فان قيمة المعرفة هي دالة الطلب عليها من داخل الشركة أو خارجها ، لهذا فان المشكلة المتعلقة بتوليد الطلب على المعرفة هي مشكلة حقيقية وقد تكون أكثر صعوبة من توليد الطلب على السلع المادية .

4- قيمة المعرفة ؟ إذ إن المعرفة في حالات كثيرة هي معرفة ذاتية ، ضمنية ، خاصة ، لهذا فأنها تكون مرتفعة إذا ما اشترك صاحب المعرفة في فريق متجانس ومتآلف ، ولكنه في حالات أخرى قد لا تحقق معرفته أية قيمة إذا ما اشترك في فريق غير متجانس أو لا يجد اهتماماً للعمل فيه ، وهذا ما ينطبق على الاستشارة أو المحاضرة أو جلسة عصف الأفكار لتطوير منتج جديد .

5- مشكلة المعرفة الرديئة : كما تكون الأشياء رديئة ومزيفة فان المعرفة أيضا وبدرجة اكبر يمكن أن تكون رديئة ومزيفة ، وهذا لا يعود فقط إلى أن المعرفة يمكن أن تكون مجرد عنوان أجوف أو تسميات بلا مضمون ، وإنما وهذا الأهم إن المعرفة قد تتفاقم بسرعة دون الانتباه إلى أنها أصبحت خارج الاستعمال أو التأثير الايجابي ، لهذا فأن قياس المعرفة الرديئة ليس فقط بلا جدوى وإنما قد يؤدي فيما بعد إلى الإساءة أو التقليل من أهمية المعرفة الايجابية والرديئة على حد سواء .

6- مشكلة ماذا نقيس في المعرفة : الواقع إن هذه المشكلة هي التي تقع في جوهر عملية القياس ، فالمعرفة بحد ذاتها قد لا تكون ذات أهمية للشركة الصناعية ما لم تنعكس على عملياتها وتقنياتها ومنتجاتها وخدماتها ، ولكن في شركات استشارية فان المعرفة بحد ذاتها مهمة في إنشاء قاعدة المعرفة من أجل نطاق واسع من الاستشارات والخدمات التي تقدمها .

وعلى الرغم من أن أغلب الصعوبات المشار إليها أعلاه تتعلق بقياس المعرفة لكن يمكن أن تعمم على قياس الأصول غير الملموسة لكون المعرفة تشكل الجزء الأكبر من تلك الأصول في عصر الاقتصاد المعرفي ، وبالتالي فان تشخيص هذه الصعوبات ضروري جداً لكي تؤخذ في الحسبان عند تقييم نماذج القياس المعروضة حالياً أو التي سيتم تطويرها مستقبلاً ، وبناءً على ذلك يرى الباحثان إنه فضلاً عن الأهمية الكبيرة

لقياس الأصول غير الملموسة ، هناك سببين رئيسيين يمكن أن يمثلا المبررات المنطقية لتطوير نماذج القياس الحالية أو اقتراح أنموذج جديد هما عدم وجود أنموذج قياس للأصول غير الملموسة يحظى بالقبول العام ، أي إن كل النماذج الكمية والوصفية الحالية فيها من الاجتهاد والحكم الشخصي ما يجعل من الصعوبة بمكان قبولها محاسبياً فضلا عن وجود صعوبات تمثل تحديات لنماذج القياس الحالية وتدعو لمزيد من البحث .

ثالثا : الأنموذج المقترح للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة

لعل أشهر نماذج القياس للأصول غير الملموسة هو الأنموذج الذي يستند إلى نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، ولكن لم يحظى هذا الأنموذج بالقبول العام لوجود عدد من المحددات لتي تجعل من الصعب اعتماد نتائجه للإبلاغ عن الأصول غير الملموسة من بينها : *(Zambon, 2002: 17)*

1- سوق الأسهم متغير ويستجيب غالباً وبقوة لعوامل خارج سيطرة الإدارة كلياً ، وعادةً ما تكون بيانات سعر السوق للأسهم غير منتظمة وتتأثر بعوامل موسمية ودورية ، فضلا عن إن هذا الأنموذج يتجاهل العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية مثل تحرير التجارة وشروط التجهيز وانهيارات السوق العامة ، وكذلك أنواع أخرى من المعلومات التي تحدد تصورات المستثمرين لاحتمالية توليد الدخل في الشركة مثل السياسات الصناعية في السوق الخارجية والتأثيرات السياسية والإعلامية.

2- القيمة الدفترية ربما تكون أقل من اللازم ، إذ أن التشجيع على الاستثمار في معدات جديدة يدفع بالشركات إلى اندثار أصولها بشكل أسرع من الاندثار الحقيقي ، أو قد تتبنى الشركات معدلات اندثار ضريبية للأغراض المحاسبية ، الأمر الذي يقلل من أهمية الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية والاعتراف به كأصول غير ملموسة .

3- تبني أنموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لتقييم الأصول غير الملموسة يعاني من عدم الاتساق في التوقيت بسبب إن القيمة السوقية تحدد وتنقح كلما كانت هناك حاجة لقياس الأصول غير الملموسة ، بينما القيمة الدفترية ثابتة وتحدث بشكل دوري فقط من خلال طرح الاندثارات.

ولذلك فان الأنموذج المقترح للقياس يعتمد على تطوير أنموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وذلك من خلال تخفيض تأثير هذه المحددات إلى أقل حد ممكن ، فهو يعتمد متوسط القيمة السوقية للشركة خلال السنة بدلاً من القيمة السوقية للشركة في نهاية السنة وهو بذلك يخفف والى حد كبير من تأثيرات القرارات الاقتصادية والسياسية على أسعار الأسهم وبالتالي على القيمة السوقية للشركة ، هذا من

جانب ومن جانب أخر يعتمد الأنموذج على القيمة الدفترية المعدلة بالأرقام القياسية لأغراض الارتفاع بالمستوى العام للأسعار بدلا من القيمة الدفترية التاريخية وذلك بغرض التخلص من تأثير التضخم على قيمة الأصول وكما يلي :

1- تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار

يدرك المحاسبون جيداً أن المعلومات التي يوفرها الإبلاغ المالي الحالي تفتقر إلى الملاءمة بدرجة كبيرة كونها لا تأخذ التغيّر في المستوى العام للأسعار في الحسبان ، إذ مازال المحاسبون يتمسكون بمبدأ الكلفة التاريخية كونه يحقق الموضوعية. ووفقاً لذلك فان القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة لا تمثل القيمة الصحيحة لصافي الأصول وبالتالي فأن اعتمادها كأساس لقياس الأصول غير الملموسة لا يعد إجراء صحيح إذ أن جزء من قيمة الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية يُعزى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ولا يمكن أن يُعزى إلى أصول مخفية غير ظاهرة في الميزانية ، وهذا يُعد احد الانتقادات التي توجه إلى أنموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، وبهدف التغلب على هذه المشكلة لا بد من تعديل بيانات القيمة الدفترية للتخلص من تأثيرات التضخم.، وبحسب البيان (33) لمجلس معايير المحاسبة المالية (*FASB*) والذي درس فيه المجلس كافة النماذج البديلة لتقويم الأصول وتحديد الدخل وتوصل إلى استنتاج بأنه يجب عرض معلومات ملحقة استناداً إلى محاسبة الكلفة التاريخية المعدلة على أساس الدولارات الثابتة أو محاسبة الكلفة الجارية ، وعلى وجه الخصوص فان المجلس يطلب من الشركات الرئيسة أن تفصح عن تأثيرات كل من التضخم في المستوى العام والمستويات الخاصة للأسعار كمعلومات ملحقة لتقاريرهم المالية المنشورة . ***(FASB, SAFC 33)*** ، وباعتماد هذه القوائم الملحقة بدلا من القوائم الأساسية لتحديد القيمة الدفترية التي ستتم مقارنتها بالقيمة السوقية للوصول إلى قيمة الأصول غير الملموسة نكون قد تجاوزنا أحد أهم الانتقادات الموجهة إلى أنموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، ولذلك فان الأنموذج المقترح يعتمد القوائم المالية المعدلة باستعمال الأرقام القياسية بدلا من القوائم المالية الأساسية ، وعلى الرغم من الجدل الذي يدور حول موضوعية المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدلة لكن معلوماتها تبقى أقرب للقيمة الصحيحة من معلومات الكلفة التاريخية التي تهمل تأثيرات التضخم .

2- تأثير قوى السوق والقرارات الاقتصادية والسياسية للدولة

إن أحد أهم محددات أنموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية هو أن سوق الأسهم يستجيب غالبا وبقوة لعوامل خارج سيطرة الإدارة وبالتالي تكون بياناته غير منتظمة وتتأثر بعوامل موسمية ودورية ، فضلاً عن إن هذا الأنموذج يتجاهل العوامل الخارجية التي يمكن أن

تؤثر في القيمة السوقية والمترتبة على القرارات الاقتصادية والسياسية للدولة ولتخفيف تأثيرات هذه العوامل على سعر السهم وبالتالي على القيمة السوقية للشركة تم أخذ متوسط القيمة السوقية خلال السنة بدلاً من القيمة السوقية للشركة في نهاية السنة حيث يتم حساب متوسط القيمة السوقية من خلال حاصل ضرب عدد أسهم رأس المال في معدل سعر السهم خلال السنة.

3- الفرق بين القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة معدلة بالأرقام القياسية ومتوسط قيمتها السوقية.

إذا ما تم تقييم جميع أصول الشركة بالقيمة الصحيحة وتم الاعتراف بكافة أصول الشركة محاسبياً يفترض في هذه الحالة أن يكون الفرق بين القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة معدلة بالأرقام القياسية ومتوسط قيمتها السوقية غير مادي ، وفي حالة وجود فرق مادي بين القيمتين فهذا يدل على وجود أصول مخفية تمتلكها الشركة ويدركها المستثمرون ولكن لم يُعترف بها محاسبياً ، وهي تحديداً تمثل الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً ، لان كافة الأصول الملموسة وغير الملموسة المقتناة من الخارج قد تم الاعتراف بها مسبقا ، وتجدر الإشارة إلى أن وجود الفرق المادي لا يُعد افتراضاً من الباحثين بل إن الكثير من الدراسات المعّدة في هذا المجال أكدت على أن القيمة السوقية أكبر بكثير من القيمة الدفترية ولاسيما للشركات القائمة على أساس المعرفة ، وبناءاً على ذلك فان الأنموذج المقترح يفترض إن الفرق المادي بين القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة معدلة بالأرقام القياسية ومتوسط قيمتها السوقية يمثل قيمة الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً وإن معالجة هذا الفرق محاسبياً من شانه أن يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة في التعبير عن القيمة الصحيحة للشركة.

4- إثبات قيمة الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً في السجلات

إن قياس قيمة الأصول غير الملموسة لا يعد كافياً ما لم يتم إثبات تلك القيمة في السجلات تمهيدا للإفصاح عنها سواء في القوائم المالية الأساسية أو في القوائم والتقارير الملحقة ، والمشكلة في إثبات هذا النوع من الأصول هو الطرف الدائن ،إذ يكون النقد أو الجهة الخارجية للأصول الملموسة وغير الملموسة المقتناة من الخارج ، ولكن مع الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً لا يمكن أن نفعل ذلك لصعوبة قياس المقابل الذي تدفعه الشركة أو تلتزم به بغرض الحصول على مثل هذه الأصول ، ولحل هذه المشكلة يرى الباحثان إن هذه الأصول تمثل جزء من قيمة الشركة أي حقوق المالكين وبالتالي هي تمثل جزء من رأس المال تكوّن نتيجة تراكم المعرفة لدى الشركة ولذلك فان وضع حساب رأس المال المعرفي كمقابل للأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً يمثل تصرفاً منطقياً يوفر إفصاح لمستعملي المعلومات المحاسبية لما تملكه الشركة من رأسمال معرفي ، أي إنه يمكن إثبات قيد محاسبي بقيمة الفرق بين صافي القيمة الدفترية المعدلة بالأرقام القياسية وبين متوسط القيمة

السوقية للشركة تكون بموجبه الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً في الطرف المدين ورأس المال المعرفي في الطرف الدائن ، وإن مثل هذا القيد يكون أشبه بالقيد المتقابل الذي يكون الغرض منه الرقابة والإفصاح وليس له تأثير على نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي .

4- الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً

بعد أن تم تحديد قيمة الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً فانه من الضروري الإفصاح عنها في القوائم المالية الملحقة والمعدلة لأغراض الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، ويعتمد الأنموذج المقترح على الإفصاح بشكل إجمالي عن تلك القيمة في الميزانية الملحقة المعدلة لأغراض الارتفاع في المستوى العام للأسعار وذلك من خلال تثبيتها في جانب الأصول ، ولصعوبة تحديد طبيعة هذه الأصول كونها ثابتة أم متداولة فيمكن أن تصنف على أنها أصول أخرى وتوضع في الميزانية الملحقة على هذا الأساس ، أما فيما يخص رأس المال المعرفي أو الطرف الدائن من القيد فيمكن أن يظهر في جانب الخصوم وتحديداً ضمن حقوق المالكين إذ لو بيعت الشركة اليوم لعادت قيمة تلك الأصول إلى المالكين ، فضلاً عن إن هذه الأصول هي في الحقيقة أصول تم إطفائها بالكامل إذ إن ما أنفقته الشركة على تكوين هذه الأصول عُد مصاريف ونُزّل من الدخل في السنة التي أُنفق فيها ، أي أن تكوين هذه الأصول خفض الأرباح المحتجزة للشركة ، وبالتالي فإنها تمثل حق للمالكين من الممكن إضافتها إلى الأرباح المحتجزة أو وضعها تحت حساب منفصل لما لذلك من فائدة في متابعة قدرة الشركة على التطور في اكتساب المعرفة من خلال تكوينها لرأس المال المعرفي .

إن الإفصاح بشكل إجمالي عن قيمة الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً في الميزانية قد يكون ذات فائدة محدودة إذ إنه يعطي قارئ التقارير المالية صورة عما تملكه الشركة من أصول غير ملموسة تساهم في خلق القيمة للشركة وتكونت نتيجة تراكم المعرفة لدى الشركة ، ولكن لا يوضح مكونات أو عناصر هذه الأصول وأي منها ساهم في خلق القيمة ، فهناك عدة عناصر تتكون منها الأصول غير الملموسة لعل من أشهر تصنيفاتها هو رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال الزبائني ، ولذلك من الضروري أن تُفصح الشركة بشكل أكبر عن هذه المكونات ، ويعتمد الأنموذج المقترح عدد من المؤشرات التي أفرزتها النماذج الوصفية للقياس بغرض استكمال الصورة لدى مستعمل التقارير المالية ، على أن يتم عرض هذه المؤشرات ضمن الكشوفات الملحقة بالقوائم المالية وكما موضح في الجدول (3) في أدناه :

الجدول (3) المؤشرات التي يعتمدها الأنموذج المقترح للإفصاح عن عناصر الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً

عناصر الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً	المؤشرات

رأس المال البشري	رأس المال المعرفي إلى إجمالي عدد العاملين
	نفقات التدريب إلى إجمالي المصروفات الخدمية المتنوعة
	نفقات تشجيع وتحفيز العاملين إلى إجمالي النفقات الإدارية
	نسبة الابتكار والتجديد للعاملين
رأس المال الهيكلي	نسبة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات
	نسبة نفقات الأبحاث والاستشارات
	نسبة نفقات ترسيخ العلامة التجارية
رأس المال الزبائني	نسبة الإعانات المقدمة للزبائن
	نسبة السلع والخدمات المجانية المقدمة للزبائن

رابعا :مزايا ومحددات الأنموذج المقترح ومدى توافقه مع البيئة العراقية

1. **مزايا أنموذج الدراسة المقترح،** من خلال متابعة آلية عمل الأنموذج المقترح يمكن تحديد عدد من المزايا أهمها:

- سهولة الاستعمال ، إذ ليس من الصعب الحكم على أن الأنموذج المقترح يتصف بسهولة الاستعمال ، فهو لا يحتاج إلى حسابات معقدة أو إجراءات معينة يمكن أن تربك العمل المحاسبي داخل الشركة ، فضلا عن إنه يستعمل مفاهيم يعرفها المحاسب جيداً وهو يتعامل معها في عمله اليومي ، فالمحاسب يعلم بشكل جيد ماذا تعني القيمة السوقية وكذلك القيمة الدفترية وكيف يتم تعديلها بالأرقام القياسية لأغراض التضخم ، وربما ما يحتاج إليه المحاسب هو فهم واضح لمفهومي رأس المال المعرفي والأصول غير الملموسة المكونّة داخلياً وتحديد مكوناتهما بهدف تطبيق النموذج المقترح بشكل صحيح .
- التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ، حيث أن تطبيق أي أنموذج أو طريقة محاسبية جديدة يستلزم التوافق وبدرجة معينة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو بالأحرى عدم تعارضها مع تلك المبادئ ، ويمتاز أنموذج البحث المقترح في توافقه إلى حدٍ ما مع عدد من تلك المبادئ لا سيما الموضوعية والإفصاح الشامل والتي لها علاقة بتطبيق الأنموذج أما المبادئ الأخرى فهي ربما تكون بعيدة عن مجال تطبيق الأنموذج المقترح ، ولابد من الإشارة إلى أن هناك تعارضاً بين ما يطرحه الأنموذج ومبدأ الكلفة التاريخية وسيتم التطرق إلى ذلك ضمن محددات الأنموذج .

- توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في نتائج الأنموذج ، حيث أن نتائج تطبيق أنموذج البحث المقترح تتوافر فيها وبشكل معقول الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية وهما خاصيتي الملائمة والموثوقية وذلك من خلال توافر الخصائص الفرعية لكل خاصية من الخصائص الرئيسة ، فضلاً عن توافر الخصائص الثانوية المتمثلة بإمكانية المقارنة والثبات ، وتوافر مثل تلك الخصائص يمثل ميزة للأنموذج المقترح.*

- تعزيز ثقة مستعملي التقارير المالية بالمعلومات الواردة في تلك التقارير، إذ إن عرض القيمة الصحيحة للشركة في القوائم المالية ولو بشكل نسبي يمثل أهم مميزات الأنموذج المقترح ، حيث أن الفرق المادي بين القيمة السوقية للشركة وقيمتها الدفترية يضعف ثقة مستعملي التقارير المالية بالمعلومات الواردة في تلك التقارير ، لاسيما وأنهم يشعرون أن هناك أصول تملكها الشركة وغير واردة في تلك التقارير لأن أنموذج الإبلاغ المالي المطبق لا يستوعب طريقة معينة لقياس تلك الأصول والإفصاح عنها ، ولذلك فان من شأن تطبيق الأنموذج المقترح أن يعزز ثقة مستعملي المعلومات المحاسبية بما تحويه التقارير المالية من أرقام مما يعني الحد من اجتهاد هؤلاء المستعملين ومن خلال استعانتهم بالمحللين الماليين لتقدير قيم للأصول التي تملكها الشركة وغير معترف بها محاسبياً ، وهذا يقود إلى أن يحصل المستثمرين الصغار الذين لا يملكون القدرة على التحليل والاستنتاج على ذات المعلومات التي يمكن أن يتوصل إليها كبار المستثمرين .

2. **محددات الأنموذج المقترح** ، لا شك إن أي أنموذج جديد للإبلاغ المالي ستكون فيه بعض المحددات ، ولكن لكي يكون الأنموذج قابل للتطبيق لابد أن تكون مميزاته أكبر من تلك المحددات ، ولذا سيتم توضيح أهم محددات أنموذج البحث المقترح والتي يمكن أن تنحصر في الأتي :

- عدم التوافق مع مبدأ الكلفة التاريخية، إن السؤال الذي يمكن أن يثار هنا هل إن اعتماد أنموذج البحث المقترح على القيمة الدفترية المعدلة بالأرقام القياسية لقياس الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً هو خروج عن مبدأ الكلفة التاريخية ؟ والجواب بطبيعة الحال نعم

---

* ***للمزيد من التفاصيل راجع :***

جابر ، عبد الرضا حسن سعود صياغة أنموذج للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة – بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية – أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة – كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد – 2010 " ، ص 121 – 132.

ولكن هناك سببان في هذا السياق يمكن أن يبررا الخروج عن مبدأ الكلفة التاريخية يتمثل الأول في عدم وجود سعر تبادلي فعلي للأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً فهي تتكون عبر الزمن دون أن تكون هناك لحظة معينة لتكوينها أو سعر محدد تدفعه الشركة لاقتنائها، وبالتالي عدم وجود كلفة محددة لهذه الأصول مما يعني عدم إمكانية إخضاعها لمبدأ الكلفة التاريخية في حين ينصب السبب الثاني حول توافر مجالات كثيرة في أنموذج الإبلاغ المالي التقليدي للخروج عن مبدأ الكلفة التاريخية كما هو الحال مع مفردة المدينين والمخزون السلعي .

- إدراج الشركة في السوق المالي ، إذ أن هناك صعوبة بالغة في تحديد القيمة السوقية للشركة إن لم تكن تلك الشركة مدرجة في السوق المالي ، وإن رأسمالها مقسم إلى أسهم ، وبالتالي فان أنموذج البحث المقترح لا يصلح إلا للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي والتي يعكس المستثمر كل من رأسمالها الاعتيادي ورأسمالها المعرفي في قيمة أسهمها .
- الأزمات المالية (انهيارات السوق) ، حيث أن اعتماد الأنموذج المقترح لمتوسط قيمة السهم خلال السنة يعد أحد محددات تطبيقه في زمن الأزمات ذلك أن الانخفاض الكبير لأسعار الأسهم عند حدوث الأزمات المالية يجعل من المتوسط غير ممثل لأية قيمة قريبة من القيمة السوقية للسهم ، لذلك يمكن القول إن تطبيق الأنموذج المقترح لا يعطي نتائج مقبولة عند حدوث الأزمات المالية ، وهذا يعد احد محددات هذا الأنموذج ، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذا المحدد لا يعد مادياً كون في حالة الأزمات المالية يمكن الحكم بأن جميع النماذج والطرائق التي تعتمد على أسعار الأسهم لا تعمل وفق ما هو مطلوب أو متوقع .

3. مدى توافق أنموذج البحث المقترح مع البيئة العراقية

في ضوء مميزات ومحددات الأنموذج المقترح يمكن بيان مدى توافقه مع البيئة العراقية تحديداً ، فلو نظرنا إلى البيئة العراقية من حيث توفر الشركات المساهمة والتي تعد أحد المحددات الرئيسة للأنموذج المقترح ، فهو يتطلب أن يكون رأسمال الشركة التي يراد لها قياس الأصول غير الملموسة المكوّنة داخلياً مقسم إلى أسهم وذلك بهدف حساب القيمة السوقية للشركة من خلال اعتماد سعر السهم في تاريخ معين لهذا الغرض . وعلى الرغم من أن شيوع ملكية الأسهم من قبل الأفراد أو ما يسمى بظاهرة المستثمر (الفرد) ظاهرة غير متجذرة في المجتمع العراقي

، إذ تشير الإحصاءات إلى أن عدد الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يقارب (94) شركة ، قياساً بإجمالي عدد الشركات المسجلة لدى مسجل الشركات البالغة (20000) شركة ، لكن وجود مثل هذه الشركات تمثل نواة لشركات مساهمة أخرى يمكن أن تتشكل في السنوات القادمة إذا ما أخذنا التحولات المرتقبة نحو اقتصاد السوق في الحسبان والابتعاد عن الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتي درج عليها الاقتصاد العراقي لفترة طويلة ، فإن انحسار المنشآت الصناعية الصغيرة لصالح الشركات الكبيرة والمساهمة على وجه التحديد أمراً متوقعاً وذلك قياساً بالدول التي تتبنى مفهوم اقتصاد السوق والتي تكون فيه الشركات المساهمة العمود الفقري لتلك الاقتصاديات ، وعليه فأن وجود شركات مساهمة في العراق ولو بنسبة قليلة مع توقع التوسع في هذا المجال من شأنه أن يعزز تطبيق أنموذج البحث المقترح .

ولا نبتعد كثيراً عن الموضوع إذا ما تطرقنا إلى السوق المالي في العراق والذي يُعد ضرورياً لتحديد قيمة السهم وبافتراض وجود مستثمر حصيف يستطيع أن يفهم ويحلل المعلومات المحاسبية المقدمة من الشركات المدرجة في السوق ، لذا فأن وجود مثل هذا السوق مسألة ذات أهمية كبيرة لتطبيق أنموذج البحث المقترح ، ويشير واقع الحال أن سوق العراق للأوراق المالية لا يمتلك صفة السوق الاستثمارية في الوقت الحالي ، ولكن يُعد في ذات الوقت نواة مقبولة لتطبيق أنموذج البحث المقترح إذا ما أخذنا في الحسبان وكما تمت الإشارة إليه سابقا التحولات المرتقبة نحو اقتصاد السوق والذي يتطلب سوق مالي يتصف بالكفاءة الاستثمارية العالية .

ومن جانب آخر فأن الحديث عن مدى توافق الأنموذج المقترح مع البيئة العراقية ، يتطلب الإشارة إلى القاعدة (8) التي أصدرها مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقي في عام 1997 " المعلومات التي تعكس أثار التغير في الأسعار " إذ أنها تساهم بشكل غير مباشر في تسهيل العمل بالأنموذج المقترح ، فهي تُلزم الشركات المساهمة التي يجري تداول أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية بعرض آثار تغيرات الأسعار على البيانات المالية لها بقوائم ملحقة لتلك المعدة وفق مبدأ الكلفة التاريخية .

خامسا: الخلاصة والمقترحات

تعد العولمة والمنافسة الشديدة والتقنيات الجديدة والأسواق الحديثة والاندماج الصناعي ، خصائص لعصر الاقتصاد المعرفي ومؤشرات على أن عصر الاقتصاد الصناعي قد انتهى ، وهذا يعني أن الإبلاغ المالي التقليدي أصبح أقل ملاءمة للجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية لاسيما أصحاب المصالح الخارجيين من مستثمرين ودائنين وغيرهم ، إذ فقدت المعلومات المحاسبية التقليدية إحدى أهم خصائصها النوعية وهي الملاءمة ، مما أوجب على المحاسبين أن يغيروا أولوياتهم تبعاً للتغير في عناصر خلق القيمة ، فلم تعد الأصول الملموسة العنصر الأساس والمهم في خلق القيمة لدى الشركة بل إن رضا الزبون وبراءة الاختراع والعلامة التجارية والمعارف التي يملكها العاملين أصبحت هي

العناصر التي تجعل الشركة تحافظ على موقعها التنافسي وتزيد من قيمتها ، وفي ضوء ما سبق أجريت الكثير من الدراسات والبحوث أسفر عنها تقديم نماذج كمية لقياس الأصول غير الملموسة ، فضلا عن النماذج الوصفية التي حددت مجموعة من المؤشرات المفيدة في هذا المجال ، وقد جاء هذا البحث مكملا لتلك الدراسات والبحوث وطرح نموذجا للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة من المؤمل له أن يحظى بالقبول والقابلية على التطبيق في البيئة العراقية ، بعد الأخذ بالمقترحات الآتية :

1- تفعيل العمل بالقاعدة المحاسبية المحلية (8) لما لذلك من أهمية في توفير بيانات يمكن استعمالها في الأنموذج المقترح للوصول إلى معلومات حول قيمة الأصول غير الملموسة في الشركات بشكل خاص وتحسين الإبلاغ المالي فيها بشكل عام ، فضلا عن تكريس جهود مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في العراق لإصدار قاعدة محاسبية تتعلق بالإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة .

2- تضمين تقرير الإدارة في الشركات معلومات تفصيلية عن الأصول غير الملموسة التي تمتلكها تلك الشركات ويصعب التعبير عنها كمياً ، وهذا يتطلب أن تكون هناك ثقافة لدى المحاسبين والإدارة بعناصر أو مكونات تلك الأصول وخلق لغة جديدة داخل الشركة تتركز على استعمال مصطلحات مثل رأس المال البشري ، ورأس المال الهيكلي ، ورأس المال الزبائني .

3- تضمين المناهج الدراسية المحاسبية الأولية مواضيع ومصطلحات تُلفت انتباه الطلبة إلى التحول المتسارع نحو ما يُعرف بالاقتصاد المعرفي وما قد يترتب على ذلك من تغيير جذري في الطرائق والأساليب المحاسبية التقليدية ، فضلا عن استحداث مادة دراسية مستقلة بشأن المحاسبة عن رأس المال المعرفي أو الأصول غير الملموسة ضمن المرحلة التجهيزية لطلبة الدراسات العليا تأسيسا لقاعدة معرفية تُمهد لإنتاج بحوث مفيدة في هذا المجال .

المصادر

أولا : المصادر العربية

1. البحوث والدراسات

- نجم ، نجم عبود ، تقييم وقياس إنتاجية العمل المعرفي في الشركات المتخصصة والقائمة على المعرفة ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، 26- 28 نيسان – 2004 .

2. الاطاريح والرسائل الجامعية

- الجبوري ، أزهر صبحي ، إطار مقترح لرأس المال الفكري : القياس والإفصاح – دراسة ميدانية على عينة من المصارف في العراق ، بحث مقدم إلى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات شهادة المحاسبة القانونية ، بغداد ، 2009 .

- الخفاف ، هيثم هاشم ، المعالجات المحاسبية لمشاكل القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري . دراسة حالة ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل .كلية الإدارة والاقتصاد ، الموصل ، 2006 .

- السيد علي ، أسامة عبد المنعم ، أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا –كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، عمان ، 2008 .

- محمود ، بكر إبراهيم ، إجراءات القياس والإفصاح المحاسبي الدولية عن الملكية الفكرية ومدى إمكانية تطبيقها في البيئة العراقية ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية –كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، 2007 .

Second : Foreign References

1. Non Arabic Books

- Abeysekera, I., *Intellectual Capital Accounting – Practices in a developing country*, Routledge, New York, 2008 .
- Brooking, A., *Intellectual Capital – Core Assets for the Third Millennium Enterprise*, International Thomson Business Press, London, 1997.
- Edvinsson, L., Malone, M., *Intellectual Capital : Realizing Your Company's True Value by Finding Its Hidden Brainpower*, Harper Business, New York, 1997.
- Fitz-enz, J., *The ROI of Human Capital : Measuring the Economic Value of Employee Performance*, Amacom, New York, 1994.
- Kaplan, Robert S., & Norton, David P., *The Balanced Scorecard : Translating Strategy Into Action*, President and Fellows of Harvard College, USA, 1996.
- Lev, B., & Others, *Perspectives of Intellectual Capital*, B. Marr (ED.), USA, 2005.
- Roos, G. et al, *Intellectual Capital: Navigating The New Business Lands Cape*, Creative print and Design , Wales. (1997) .
- Stewart, A., *Intellectual capital : The New Wealth of Organization*, Doubleday, New York, 1997.
- Stewart, A., *The Wealth of Knowledge – Intellectual Capital and the Twenty – First Century Organization*, Doubleday, New York, 2001.
- Sullivan, P. H., *Value-Driven Intellectual Capital : How to Convert Intangible Corporate Assets into Market Value*, John Wiley, New York, 2000.
- Sveiby, K.-E., *The New Organizational Wealth: Managing and Measuring Knowledge – Based Assets*, Barrett-Koehler Publishers Inc., San Francisco, 1997.

2. Non Arabic Periodicals & Reports

- Bontis, N., *Assessing Knowledge Assets: A review of the Models Used to Measure Intellectual Capital*, International Journal of Management Reviews, Vol. 3, No. 1, 2001, PP. 41 – 60.
- Canibano, L., Garcia-Ayuso, M., & Sanchez, P., *Accounting for Intangibles: A Literature Review*, Journal of Accounting Literature, Vol. 1, 2000, PP. 102 -130.
- Chen, J., *Measuring Intellectual Capital A New Model And Empirical Study*, Journal Of Intellectual Capital , Vol. 6, No. 1, 2005.
- CMA (The Society of Management Accountants of Canada), *The Management of Intellectual Capital : the issues and the practice*, Management Accounting Issues paper 16, Hamilton, Ontario, 2003.
- Johanson, U., Martenson, M. & Skoog, M., *Measuring and Managing Intangibles: Twelve Swedish Qualitative Exploratory Case Studies*, Working Paper, Stockholm University, 1999.
- Lev, B., Sougiannis, T., *The Capitalization – Amortization and Value Relevance of R&D*, Journal of Accounting and Economics, Vol. 21, No. 2, 1996, PP. 107 – 138.
- Luthy, D.H., *Intellectual Capital and Its Measurement*, 1998, Available online at: http//www.3.bus.osakacu.ac.jp/apira98/archives/htmls/25.htm.
- Zambon, S., Accounting, Intangibles and Intellectual Capital : an overview of the issues and some considerations, University of Ferrara, First Report, April, 2002.